المبحث الأول
عرض موضوعي للمناهج المطروحة على العالم الإسلامي

تمهيد

علمنا أن البلاد الإسلامية والنامية بشكل عام تتردد بين تبنى الأسلوب الاشتراكي مرة والأسلوب الرأسمالي مرة أخرى. فإن خرجت عنها لجأت إلى الجمع بينهما، فإطارها الفكري محدود بالأسلوبين لا يتجاوزهما، وبعرض هذه الأساليب نكون قد عرضنا المناهج المطروحة على الساحة الإنمائية العملية. وبهذه المهمة يتكفل هذا المبحث في مطالبه الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: المنهج الرأسمالي.

المطلب الثاني: المنهج الاشتراكي.

المطلب الثالث: المنهج الجامع بينهما.

۞ ۞ ۞ ۞

المطلب الأول
المنهج الرأسمالي

تمهيد

سنركز في عرض هذا المنهج على جوانب ثلاثة تعطى فكرة واضحة ومختصرة عن جوهر هذا المنهج. وتتمثل هذه الجوانب في بيان خصائصه وسماته، وفى بيان مقومات نجاحه، وأخيراً الظروف التي واكبت هذا النجاح. وذلك في فروع هذا المطلب الثلاثة وهى:

الفرع الأول: خصائص المنهج الرأسمالي

الفرع الثاني: مقومات نجاح المنهج الرأسمالي

الفرع الثالث: الظروف التي واكبت نجاح المنهج الرأسمالي

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الأول: خصائص المنهج الرأسمالي

توجد مجموعة من الخصائص يتميز بها المنهج الرأسمالي عن غيره من المناهج وهي:

١ـ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

حيث تعطى الرأسمالية للأفراد حق تملك سائر أموال الإنتاج، فضلا عن أموال الاستهلاك، وتقوم هذه الخصيصة من الرأسمالية مقام الروح من الجسد، إذا نزعت منه فقد الحياة، وهى تؤدى وظائف جوهرية في النظام أهمها تعيين المختص باتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام أموال الإنتاج، كما تقدم الباعث على تراكم الثروة والمحافظة عليها.

٢ـ حرية المشروع

فللمشروعات حرية توجيه جهودها وطاقاتها الوجهة التي تريدها دون تدخل من أحد، يحدوها في ذلك حافز الربح الذي هو أحد مقومات النظام الرأسمالي وعوامل نجاحه، ومن المفترض أن هذه المشروعات تستجيب لاحتياجات الأفراد وتلبى طلبهم وهى بسبيل تحقيق أقصى ربح ممكن، إذ لو قامت بإنتاج مالاً طلب عليه لمنيت بالخسائر وخرجت من مضمار الإنتاج.

٣ـ المنافسة وجهاز السوق والأثمان

تمثل هذه الخصيصة ركناً لا يقل في النظام الرأسمالي أهمية عن الملكية الخاصة، وتعنى أن يكون لكل سلعة أو خدمة أو عامل إنتاجي سوق يلتقي فيه الطالبون بالعارضين في ظل المنافسة الكاملة، حيث يتحدد الثمن المعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة أو العامل الإنتاجي.

وهذا الجهاز هو الذي يحكم النظام الرأسمالي، فكمية الإنتاج وكيفيته وأسعاره كلها تتحدد وفقا للمواجهة الحرة دون تدخل من الحكومة أو توجيه من خطة قومية، بل المنافسة هي التي تحدد الكميات والأسعار بما يحقق تعادل العرض والطلب، كذلك فإن هذا الجهاز يقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية بالمجتمع بين مختلف الاستعمالات، فالأثمان هي أساس كافة القرارات التي يتخذها الفرد

منتجاً كان أو مستهلكاً، كذلك يقوم بتوزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع عندما يحدد أسعار عوامل الإنتاج فيحدد نصيب الفرد طبقاً لما لديه منها.

وبعبارة موجزة فإن جهاز الثمن يقوم في الرأسمالية بمهمة حل كافة جوانب المشكلة الاقتصادية، ومن ثم فلا غرابة أن يوصف النظام بأنه «اقتصاد السوق» وإذا كنا لا نرى له هذه الأهمية في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة بعد التدخل الحكومي، فإننا نستطيع أن نستشف ـ رغم ذلك ـ مدى عظم الدور الملقى على عاتق السوق في حل المشكلات الاقتصادية الرئيسية.

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الثاني: عوامل نجاح المنهج الرأسمالي

غير منكور من أحد أن الرأسمالية حققت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، نجاحا كبيرا في ميدان التنمية الاقتصادية والتقدم المادي، وأنها كانت خطوة كبيرة للإنسانية[١] في مجال السيطرة على الطبيعة عندما حققت الثورة الصناعية، ذلك الإنجاز الضخم بصرف النظر عن استخدامه في تسخير الإنسان نفسه، كتسخيرها للطبيعة، بل إنها لم تسخره فقط بل استعبدته فعلا عندما قامت باسترقاق شباب غرب أفريقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الجديد[٢].

وللتقدم المادي الكبير الذي حققته الرأسمالية عوامل أدت إليه، بعضها لصيق بالرأسمالية وخصائصها، والبعض الآخر صاحب قيامها بالتنمية مصادفة. والعوامل الأخيرة هي محل عناية الفرع التالي، أما الأولى فهي محل عناية هذا الفرع وهى:

١- **حافز الربح وقيامها عليه**، قدم مساهمة كبرى في نجاحها، إذ هو يمثل استجابة من الرأسمالية لشعور كامن في الإنسان ومجبول عليه ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ۝١٩ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[الفجر: ١٩ـ٢٠] فهي من هذه الناحية لا تصادم فطرة الإنسان بل إنها تطلق لها العنان إلى

---

(١) أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٦٨م، ص١٤٦.

(2) Toynbee, A.: The World and The west, London, Oxford University Press, 1952, p.8.

الحد الذي يحيلها إلى نهم، فتجعل الرأسمالي ذلك المخلوق الذي يسعى للمال من أجل المال فلا يشبع مهما بلغت ثروته، والإنسان بغريزته «لو ملك وادياً من ذهب لابتغى ثانياً، ولو ملك واديين لابتغى ثالثاً»[١] فليس لنهمه نهاية إلا إذا تدخلت اعتبارات أخرى تهذب من هذه الغريزة، وتلك الاعتبارات ليس لها وجود في الرأسمالية فحافز الربح قد ائتلف مع غريزة الاستحواذ ونهم التملك الكامنة في الإنسان فقاد إلى نجاح الرأسمالية الهائل في عالم الأشياء المادية، فحقق التنمية بمقاييسها المعتبرة في الفكر الوضعي[٢].

٢- **الملكية الخاصة**: فوجودها يعضد الآثار السابقة لحافز الربح، بل إنه من غيرها ليس له معنى: فالإنسان مجبول على حب الاستحواذ والتملك كما قلنا، فتقرير الملكية الخاصة يوافق هذا الطبع فيه ويجعل حافز الربح ذا أثر يحيل الفرد إلى خلية نشطة تقدم على الادخار وتكوين رأس المال حباً في التمتع بالملكية التي جبل على حبها.

كذلك تؤدى الملكية الخاصة إلى أن يحافظ الفرد على ما بيده من عوامل الإنتاج، فتتم المحافظة على رؤوس أموال المجتمع، ويتحقق النمو الدائم في ثروته، وقد كان ذلك بالفعل هو الطريق الذي سارت الرأسمالية على درجه حتى حققت ما حققت من إنجازات مادية.

١- **حرية الفرد في ممارسة النشاط الاقتصادي** تحمل مدلولاً إيجابياً أفرز للرأسمالية طائفة من الناس حملوا على عاتقهم مهمة تحقيق التقدم وكانوا لها مهاميز، ذلكم هم المنظمون الذين قاموا بتطبيق الاختراعات المتتالية في مجالات إنتاجية جديدة، وابتكروا من أساليب الإنتاج ما مكنهم من أداء أجل الخدمات للنظام الرأسمالي، وكانوا من عمد نجاحه؛ بل إن بعض المفكرين يرجع معظم ما أحرزته الرأسمالية من تقدم إلى هذه الطائفة[٣].

---

(١) الجامع الصغير، جـ٢، ص٢٦٥.

(٢) سنرى أن للتنمية مفهوماً لا يقصرها على عالم الأشياء ولا يجعل المادة هي كل شيء، انظر نتائج الفصل الثالث من هذا الباب.

(3) Shompeter, J.: The Theory of Economic Development, Cambridge, Harvard University Press, 1960, P. 68.

وما كان لهذه الطائفة أن توجد لولا ما تتضمنه الرأسمالية من حرية النشاط الاقتصادي ورفع كل القيود عن ممارسته.

تلك هي العوامل التي تكمن خلف نجاح النظام الرأسمالي، وتعود إلى جوهره وصميم تكوينه، وهناك عوامل أخرى ساهمت في نجاح النظام الرأسمالي دون أن يكون لها دخل بجوهره، وإنما صاحبت وواكبت مسيرته مصادفة وهي ما سنتناوله في الفرع التالي.

۞ ۞ ۞ ۞

الفرع الثالث: الظروف التي واكبت نجاح المنهج الرأسمالي

أتيح للنظام الرأسمالي إبان نشأته وصاحبته في تطوره عوامل ساعدت وضاعفت النجاح الذي كان يمكن العوامل السابقة ـ والتي تعود إلى جوهر النظام ـ أن تحققه، فلولا العوامل المصاحبة هذه ما كان الإنجاز الرأسمالي بالصورة التي هو عليها، ويمكن إجمال أهم هذه العوامل فيما يلي:

١- أُتيح للرأسمالية فرصة السبق التكنولوجي، عندما تمكنت من الاستفادة من مجموعة من الاختراعات ربما لم تكن أهم ما عرفته البشرية، لكن المهم فيها كان في توفر ظروف أهمها التراكم الرأسمالي في أوروبا إثر قيامها بنهب ثروات الشرق إبان الحروب الصليبية. وثروات الأمريكتين وبخاصة ذهب أمريكا الجنوبية. وبذلك تمكنت أوروبا من استغلال مجموعة الاختراعات هذه، فتحقق لها السبق التكنولوجي الذي مكنها من إحلال الصناعة الآلية محل الصناعة اليدوية تدريجياً. فكانت بذلك ورشة العالم أو حاضرته، وهو من حولها ريف وتبع، وتمكنت من غزو أسواق العالم بمنتجاتها الرخيصة، والتي لم تكن تستطيع جماهيرها استهلاكها بسبب ضعف القدرة الشرائية نظراً للاستغلال الواقع عليها. ومن ثم تضاعف التراكم الرأسمالي واستخدم في تحويل الاختراعات المتوالية إلى ابتكارات وتجديدات استغلت فيها خصائص الرأسمالية ممثلة في حافز الربح وحرية النشاط وحق التملك.

٢- أُتيح لأوروبا الرأسمالية السيطرة الكاملة تقريبا على معظم أنحاء المعمورة، فكانت موارد العالم تحت سلطانها، وتمكنت صناعاتها من الحصول على

إمدادات شبه مجانية من المواد التي لا توجد بأراضيها، فأعطاها ذلك طاقة على تحقيق فائض القيمة وزيادة التراكم، وتكوين رأس المال وإثبات نجاحها في عالم الماديات والأشياء، وكان ذلك من أهم العوامل التي ساعدتها على إقامة هذا البناء الضخم. ولعل مثالاً مشاهداً لنا ـ مثل مادة النفط ـ يعطينا مدى ما لعبته سيطرة أوروبا على موارد العالم من أثر في نجاحها. لقد كانت تحصل على بترول العالم الثالث بثمن أقل من أن يوصف بأنه بخس حتى أكتوبر عام ١٩٧٣م، واعتمدت عليه اعتماداً رئيسيا كمصدر للطاقة من ناحية، وكمادة أولية للصناعات البتروكيميائية التي أصبحت على رأس الصناعات التي تمد الناتج القومي في العالم الرأسمالي، فهذا المثال يعطينا إلى أي مدى قام نجاح وتقدم النظام الرأسمالي على أكتاف العالم الثالث بتمكنها من الحصول على موارده ـ حتى اليوم ـ بأثمان مزجاة، فما البترول إلا مادة من بين عشرات مثلها، تحصل عليها الدول المتقدمة من العالم الثالث بهذه الأثمان.

ولو قمنا بتجريد النجاح الرأسمالي المادي من مثل هذه العوامل، فحرمناها من الموارد التي سيطرت عليها، أو حتى كلفناها بأن تدفع لنا أثمانا تعادل قيمتها، لما بقى للرأسمالية بإمكانياتها الذاتية شيء ذو بال، وكتوضيح للفكرة التي أريد إثباتها، فإننا لو طلبنا من المملكة المتحدة أن تعيد للهند فقط، ما نقلته من مواردها خلال القرن التاسع عشر فقط، والتي مولت بها تقدمها وبفائدة قدرها ٦٪ فقط، وافترضنا أن ما نقلته بريطانيا من الهند لا يزيد عن ١٠٠ مليون دولار، لكان المبلغ المطلوب من بريطانيا اليوم هو ٨٢٠ بليون دولار. فهل تستطيع المملكة المتحدة أن تعيد للهند وباكستان الفقيرتين اليوم هذا المبلغ؟[١].

وإذا كنا لسنا في مجال تقويم الرأسمالية، وإنما في مجال العرض الموضوعي لها، فيكفى أننا علمنا أن هناك أسباباً وعوامل قد ساعدت الرأسمالية على تحقيق

---

(١) محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٦٧.

النجاح الذي لا ينكره عليها أحد بمقاييسها هي. أما بمقاييس أخرى فربما تكون الرأسمالية قد حققت أكبر فشل وهى بسبيل تحقيق هدف الإنسان عندما قادته إلى حربين عالميتين، وعندما أنبتت الشيوعية كمذهب نبت من أرضية رأسمالية «بسبب انهيار الدين نتيجة لتحول الفكر إلى الاهتمام بالأمور الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية»[١] ذلك المذهب الذي سنعرضه في المطلب التالي.

۞ ۞ ۞ ۞

المطلب الثاني
المنهج الاشتراكي

تمهيد

يشارك المنهج الرأسمالي السابق في السيطرة على الفكر والعمل، في العالم الإسلامي، المنهج الاشتراكي. والاشتراكية مشارب متعددة تطلق على مجموعة من النظم، لكن الذي نعنيه منها هنا هو الاشتراكية العلمية أو ما يسمى بالماركسية، إذ هي اللون الغالب من ناحية، وهى المعروضة كمنهج لتحقيق التنمية على العالم الثالث من ناحية ثانية، وهى التي تختفي وراء مختلف الصيغ التي تعيش أو عاشت لفترة في بعض أجزاء العالم الإسلامي، مثل الاشتراكية العربية والاشتراكية الجزائرية من ناحية ثالثة، وهى التي تحظى بوسائل إعلام عالمية، تعرضها وتغرى بها، وتدعم من يتبناها، وتنافس بها العالم الغربي في السيطرة على العالم الثالث من ناحية أخيرة. كما أنها الوصف الرسمي للدول المسماة بالشيوعية[٢]. وإذا أمكن في العالم المتقدم التفرقة بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الماركسية فإن هذه التفرقة غير قائمة في العالم الثالث الذي يفتقد الديمقراطية أصلاً، ولكل هذا فإن الاشتراكية في مفهومنا تعنى الاشتراكية العلمية أو الماركسية.

---

(١) كاروهنت، الشيوعية نظريا وعمليا، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص١٣.

(٢) المرجع السابق ص١١.